

قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٦

يفتح اعتماد اضافى بالباب الثالث "الاستخدامات الاستثمارية"
بموازنة المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري لسنة المالية ١٩٧٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعتمد فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٧٦٥ ألف جنيه (سبعائة وخمسة وستون ألفاً
من الجنيهات) بالباب الثالث - استخدامات استثمارية - بموازنة
المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري لسنة ١٩٧٥

(المادة الثانية)

تعدل الإيرادات الرأسمالية للمؤسسة بنفس القدر - الباب الرابع - القروض
والتسهيلات الائتمانية "قروض محلية".

(المادة الثالثة)

تعدل موازنة صندوق استئجار الودائع والتأمينات بقيمة الاعتماد الإضافى
المشار اليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ المحرم سنة ١٣٩٦ (٧ يناير سنة ١٩٧٦)
أنور السادات

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء محكمة استئناف بمدينة الاسماعيلية وتعديل
بعض أحكام القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢
فى شأن السلطة القضائية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تنشأ محكمة استئناف يكون مقرها مدينة الاسماعيلية ، يشمل اختصاصها
دوائر محاكم الاسماعيلية وبور سعيد والسويس الابتدائية .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٦ والفقرة الأولى من المادة ٥٤
من القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية النصاب
الآتى :

مادة ٦ (فقرة أولى) - " يكون مقر محاكم الاستئناف فى القاهرة
والاسكندرية وطنطا والمنصورة والاسماعيلية وبنى سويف وأسيوط
وتؤلف كل منها من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس ورؤساء الدوائر
والمستشارين " .

مادة ٥٤ (فقرة أولى) - " رؤساء دوائر محكمة استئناف القاهرة
ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى إلا برضاهم وموافقة المجلس
الأعلى للهيئات القضائية . أما مستشارو محاكم الاستئناف الأخرى فيكون
نقلهم إلى محكمة استئناف القاهرة تبعاً لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون
النقل من محكمة استئناف أسيوط إلى محكمة استئناف بنى سويف ثم إلى
الاسماعيلية ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الاسكندرية ومع ذلك
يجوز بقاها رئيس الدائرة أو المستشار فى المحكمة التى يعمل بها بناء على طلبه
وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية " .

(المادة الثالثة)

على كل من محكمتى استئناف القاهرة والمنصورة أن تحيل من تلقاء
نفسها ، ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت بتقضى هذا القانون من اختصاص
محكمة استئناف الاسماعيلية ، وذلك بالحالة التى تكون عليها الدعوى وبدون
رسوم ، وتم الإحالة لجلسات محددة ، وفى حالة غياب أحد الخصوم
يعلن أمر الإحالة اليه مع تكليفه الحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة
المحالة اليها الدعوى .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الدعاوى المرحلة للنطق بالحكم .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٧٦

يبصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ المحرم سنة ١٣٩٦ (٧ يناير سنة ١٩٧٦)

أنور السادات